دراسات خاصة

سلسلة دراسات غير دورية تصدر عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

الطريق إلى "كوب28":
أين يقف العالم في قضية المناخ؟

إعداد: د. سوزانا المساح
تحرير: هالة الحفناوي

COP 28 UAE

العدد 22 - مايو 2023

دراسات خاصة

عن "دراسات خاصة"

سلسلة دراسات غير دورية تصدر عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، وتركز الدراسات على الظواهر الصاعدة، والمؤشرات المركبة والأفكار غير التقليدية، والاتجاهات القادمة التي ترتبط بالعالم قيد التشكل منذ بداية عام 2020.

وتتناول "السلسلة" أبرز القضايا الصاعدة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والظواهر كافة التي يمكن أن تساهم في تشكيل مستقبل التفاعلات الدولية والإقليمية.

*الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتابها، ولا تعبر بالضرورة عن "دراسات خاصة" أو آراء مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الدراسات دون اتفاق مسبق مع المركز.

المدير التنفيذي:
حسام إبراهيم

مستشار أكاديمي:
د. إبراهيم غالي

رئيس التحرير التنفيذي:
مصطفى ربيع

نائب رئيس التحرير:
إبراهيم الغيطاني

الهيئة العلمية:
علي صلاح
د. شادي عبدالوهاب
أحمد عاطف
د. إيهاب خليفة
هالة الحفناوي
يارا منصور
عبداللطيف حجازي
آية يحيى
جيداء أبو الفتوح
محمد العربي
محمد محمود السيد
شريف هريدي

الإخراج الفني:
عبدالله خميس
عادل خطاش

العلاقات العامة:
رحاب مكرم
info@futureuae.com

التدقيق اللغوي:
محمذن الغوث

مدير النشر والتسويق:
أمجد محمد جروين
marketing@futureuae.com

الطريق إلى "كوب28":
أين يقف العالم في قضية المناخ؟

د. سوزانا المساح

أستاذة الاقتصاد والتنمية المستدامة (جامعة القاهرة وجامعة زايد)

مقدمة الدراسة:

أدت تصرفات البشر إلى زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الذي يمثل نحو 65% من إجمالي الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، وقد كلفت التغيرات المناخية الدول خسائر هائلة في الأرواح والأموال. وانطلاقاً من المسؤولية المشتركة عن كوكب الأرض، قامت 154 دولة عام 1992 بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بهدف منع التدخل البشري الخطر في النظام المناخي. ومنذ ذلك الحين تجتمع دول العالم سنوياً في القمة العالمية للمناخ أو ما يعرف بمؤتمر الأطراف "COP" "Conference of parties"، والذي يعقد هذه السنة في دولة الإمارات العربية المتحدة في نسخته الثامنة والعشرين.

وعلى مدار المؤتمرات السابقة، تمكنت الدول من تحقيق بعض الإنجازات في عدة قضايا مرتبطة بملف التغير المناخي، وما زالت هناك قضايا عالقة ومحل جدال دولي لم تستطع الأطراف الوصول إلى اتفاق بشأنها خاصة مع اختلاف مواقف دول العالم من قضية المناخ، وكان على رأسها قضية "صندوق الخسائر والأضرار" التي ظلت معلقة إلى أن تم حسمها في النسخة السابقة من المؤتمر التي عقدت في جمهورية مصر العربية. وعلى غرار ذلك، تركت بعض المؤتمرات علامات فارقة في مسار قضية المناخ ما يعلي من شأنها وأهميتها عاماً تلو الآخر. وفي إطار استعداد دولة الإمارات وكافة دول العالم والمؤسسات الدولية المختلفة للنسخة القادمة من المؤتمر، فمن المهم معرفة أين نقف الآن في قضية تغير المناخ.

أولاً: قمم فارقة

بالنظر إلى المؤتمرات السابقة على مدار السنوات المختلفة، يمكن القول إن كل قمة مناخ قد مهدت الطريق للقمة التي تلتها. غير أن هناك بعض القمم التي تمكنت من الوصول إلى إنجازات كانت بمثابة علامات فارقة في شأن العمل المناخي الدولي، ومن أبرزها التالي:

أ- قمة الأطراف الثالثة "COP3" بمدينة كيوتو باليابان، والتي عقدت في عام 1997، وقد صدر عنها **إعلان بروتوكول كيوتو** للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة التي تنتجها الدول الصناعية بالأساس، والذي كان بمثابة أول خطوة تنفيذية للأمم المتحدة لإلزام الدول بخفض انبعاثاتها. وقد أشار اتفاق كيوتو أيضاً إلى مجموعة من الالتزامات تتحملها الدول المتقدمة نحو الدول النامية.

ب- قمة الأطراف الثانية عشرة "COP12"، والتي عقدت بمدينة نيروبي في كينيا في عام 2006، وقد انطلقت من هذه القمة "**آلية التنمية النظيفة**"، والتي استهدفت تعزيز التنمية النظيفة في الدول النامية من خلال دعم المشروعات التي تقلل الانبعاثات.

ج- قمة الأطراف السادسة عشرة "COP16"، والتي عقدت في المكسيك، في عام 2010، وقد نتج عن هذه القمة "**الصندوق الأخضر للمناخ**"، الذي استهدف مساعدة الدول النامية في ممارسات التكيف والتخفيف، حيث يقدم الصندوق الدعم المالي والفني للمشروعات والسياسات والمبادرات وغيرها من الأنشطة التي تعزز "الاقتصاد الأخضر".

د- قمة الأطراف الحادية والعشرون "COP21"، والتي نُظِمَت بعاصمة فرنسا، باريس، في عام 2015، وصدر عنها **اتفاق باريس** الذي عده البعض اتفاقاً تاريخياً، حيث استهدف احتواء الاحترار العالمي، ووضع إطار لتعاون الجهود الدولية للحد من زيادة درجة الحرارة العالمية في هذا القرن إلى درجتين مئويتين مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى 1.5 درجة. ووضع الاتفاق خارطة طريق للإجراءات المناخية التي من شأنها تقليل الانبعاثات ودعم قدرات الدول على التكيف مع تغير المناخ.

هـ- قمة الأطراف السادسة والعشرون "COP26"، التي تم عقدها في غلاسكو بإسكتلندا، في عام 2021، ونتج عنها ما عرف بالعودة إلى مائدة المفاوضات، ووضع **آلية لقيام الدول بمراجعة أهداف الانبعاثات** الخاصة بها والإبلاغ عنها، والمعروفة باسم المساهمات المحددة وطنياً "NDCs"، كل 5 سنوات، كجزء من اتفاقية باريس للمناخ.

و- قمة الأطراف الأخيرة "COP27" والتي عقدت بمدينة شرم الشيخ المصرية في عام الماضي، 2022، والتي كان من أهم نتائجها تدشين **صندوق الأضرار والخسائر**، والذي عده الكثير من المختصين إنجازاً تاريخياً، خاصة في ضوء المحاولات الكثيرة السابقة للوصول لاتفاق بشأن قضية دعم الدول النامية وتعويضها عن الأضرار التي لحقت بها جراء عمليات النهضة الصناعية التي قامت في الدول المتقدمة.

قلق عالمي بشأن قضايا المناخ

نسبة الأشخاص الذين يعتقدون بأن تغير المناخ هو حالة طوارئ عالمية، حسب الدولة

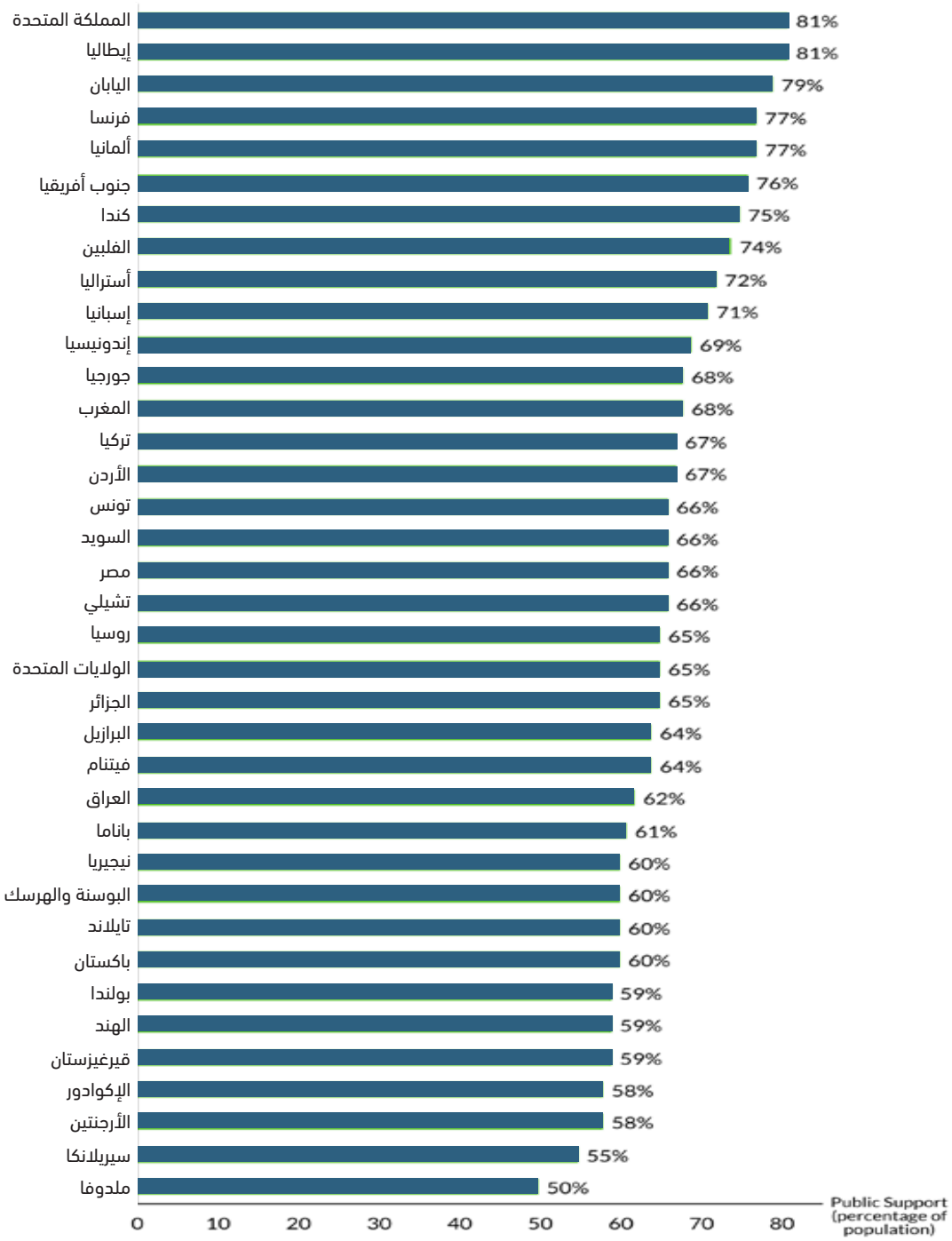

Source: UNDP and University of Oxford, (2021), "Peoples' Climate Vote RESULTS".

ثانياً: 10 قضايا جدلية

قبل التطرق إلى التوقعات والأهداف المنشودة من مؤتمر المناخ القادم، يجدر بنا فهم النقاشات الدولية الحالية حول قضايا المناخ، وما الذي تم حسمه في القمة الماضية وما القضايا التي ما زالت عالقة وما القضايا المتوقع طرحها مرة أخرى في المؤتمرات القادمة، خاصة طول أمد الأزمة الأوكرانية واستمرار تأثيراتها في كافة الأصعدة وفي القلب منها ملف المناخ، خاصة فيما يتعلق بالطاقة، وهو الأمر الذي أضاف أهمية لمؤتمر المناخ الماضي وجعله استثنائياً، ومن المتوقع أن يشهد المؤتمر القادم نفس الزخم.

ففي المؤتمر الأخير بشرم الشيخ، في نوفمبر 2022، حضر ما يزيد عن 90 من قادة ورؤساء الدول وممثلي أكثر من 190 دولة حول العالم. وقد ركز المؤتمر على "التنفيذ"، وهو ما انعكس على شعاره; "معاً نحو التنفيذ". حيث أولى القائمون عليه الأولوية لتنفيذ تعهدات سابقة وعدم الاكتفاء بمجرد كلمات وخطب رنانة، بعد أن انصب تركيز المؤتمر السابق في غلاسكو عليها بشكل كبير.

وكما تمت الإشارة، فإن قمة المناخ السابعة والعشرين جاءت في عام شديد الحساسية تعرضت خلاله دول العالم للعديد من الأزمات، بدءاً من التوترات الجيوسياسية، والحرب الروسية الأوكرانية وما صاحبها من أزمتي قطاعي الطاقة والأمن الغذائي وغيرهما، بالإضافة إلى أزمات الركود والتضخم، مروراً بأزمات المناخ التي باتت أقوى وطالت تأثيراتها دول العالم وخاصة النامية منها. وعليه، تم تضمين قضيتين مهمتين كانتا محور المؤتمر السابق، هما: وضع خطة لخفض الانبعاثات بشكل جذري وتحقيق العدالة المناخية ما ترتب عليه وضع قضية تعويضات الخسائر والأضرار "Loss and Damage" لأول مرة على جدول أعمال مناقشات القمة.

هذا وقد دارت خطابات الدول المتقدمة بشكل كبير حول كيفية التعامل مع أزمة الطاقة الحالية الناتجة عن حرب روسيا وأوكرانيا. بينما أكدت الدول النامية في خطاباتها خلال المؤتمر فداحة تأثرها بالتغيرات المناخية رغم أنها لا تمثل طرفاً فيها، وعبرت عن خيبة أملها لعدم وفاء الدول المتقدمة بوعدها بتقديم 100 مليار دولار لدعم العمل المناخي في أراضيها بحلول عام 2020. وقد جددت نتائج القمة الأمل في إمكانية احتواء أزمة المناخ خاصة في الدول الأكثر عرضة للتغيرات المناخية. وفي ضوء القمة السابقة يمكن القول إن هناك 10 قضايا أساسية وملحة تسيطر على جدل ونقاشات المختصين والمفاوضين، وهو ما يمكن عرضه في التالي:

تأثيرات الطقس حول العالم في عام 2022

قالت الأمم المتحدة إن موجات الحر الشديدة والجفاف والفيضانات المدمرة
أثرت على الملايين وسببت خسائر بالمليارات في العام 2022

الصين: نهر اليانغتسي يصل إلى مستوى قياسي منخفض لشهر أغسطس خلال موجة الحر الصيفية الطويلة

أوروبا: مقتل ما لا يقل عن 15.000 شخص بسبب الحرارة الشديدة. الحرارة في بريطانيا بلغت 40 درجة مئوية في 19 يوليو

كاليفورنيا: درجات الحرارة المرتفعة في ديث فالي تسجل رقماً قياسياً جديداً في أحد أيام شهر سبتمبر - 53 درجة مئوية

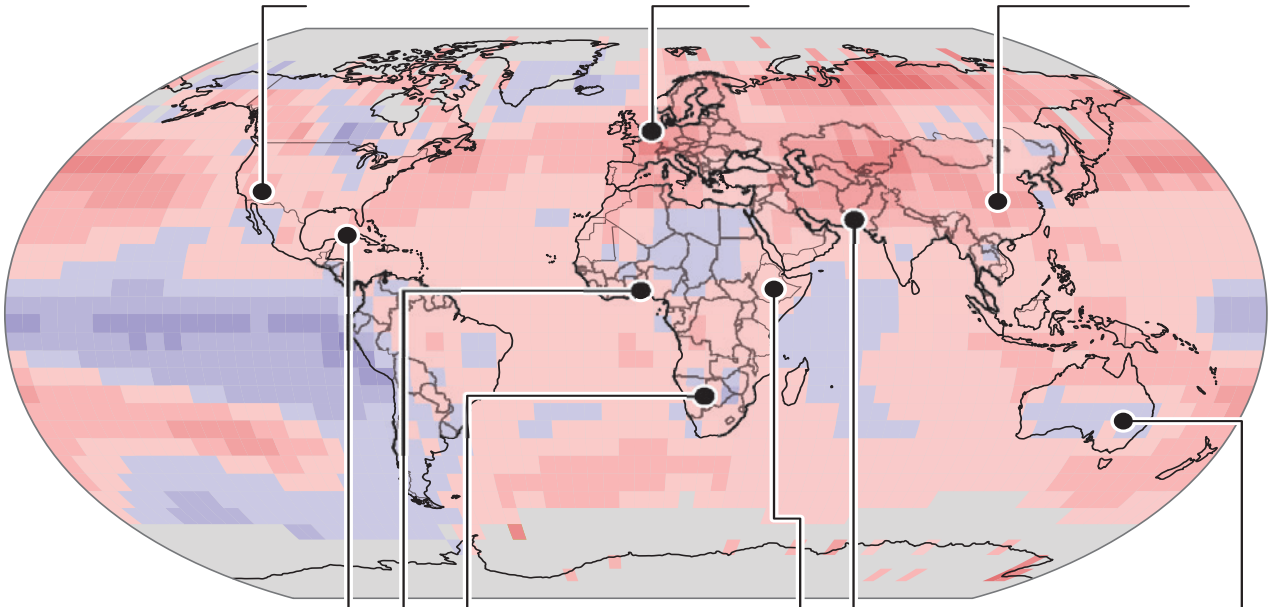

أستراليا
تعرضت لسلسلة من الفيضانات بسبب ظاهرة النينا النادرة لعدة سنوات

شرق أفريقيا
الملايين يواجهون أزمة جوع حادة بسبب أسوأ موجة جفاف منذ 40 عاماً

كوبا، فلوريدا
تسبب الإعصار إيان في وقوع أضرار جسيمة وخسائر في الأرواح في سبتمبر

باكستان
الأمطار والفيضانات التاريخية في الفترة من يوليو إلى أغسطس تسببت في مقتل ما لا يقل عن 1.700 شخص وتضرر نحو 33 مليون آخرين

جنوب القارة الأفريقية
المنطقة ضربتها سلسلة من الأعاصير من كانون الثاني (يناير) إلى مارس، كانت خلالها مدغشقر الأكثر تضررا

نيجيريا
الفيضانات الموسمية الشديدة تسببت في مقتل أكثر من 600 شخص وتشريد 1.3 مليون

خروج درجة الحرارة عن المتوسط - من يناير إلى أكتوبر 2022 (نسبة إلى 1981-2010)

المصدر: BBC, NOAA, Reuters, World Meteorological Organisation
جرافيك نيوز GRAPHIC NEWS

انفوجرافيك المستقبل
Future Infographic

1- الحد من الانبعاثات

تركز مناقشات الدول المتقدمة على أزمة الطاقة الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية وعلاقتها بأهداف التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري والحفاظ على هدف 1.5 درجة مئوية. وقد أوصت الأمم المتحدة في تقرير لها بأهمية الإسراع في اتخاذ خطوات جدية وسريعة لاحتواء الانبعاثات المتزايدة للدول كثيفة استخدام الطاقة، والتي تستحوذ على نحو 25% من انبعاثات الكربون العالمية و66% من انبعاثات القطاع الصناعي. وفي نفس السياق، أعلن صندوق النقد الدولي أن سعر الكربون يجب أن يصل إلى 75 دولاراً في عام 2030.

هذا وقد اتفقت الدول الإفريقية على إنشاء أول سوق ائتمان طوعي للكربون، حيث تُمكِن هذه السوق الشركات ذات الانبعاثات المنخفضة من الاستفادة من إصدار وبيع شهادات كربونية بموجب هذا الخفض لصالح شركات أخرى ترغب في تعويض انبعاثاتها الكربونية المرتفعة. ويجرى حالياً مناقشة المتطلبات الفنية والتنظيمية للسوق، والقضايا المتعلقة بنزاهة السوق، واعتماد المعايير المتاحة والمساعدة الفنية المطلوبة. هذا وقد أعلن تحالف غلاسكو المالي "GFANS" عن قائمة تشمل 50 مشروعاً ضمن مبادرات التخفيف "Mitigation" والتكيف "Adaptation" مُعدَّة للتنفيذ في دول إفريقيا وخارجها.

وفي القمة الأخيرة للمناخ، تم إطلاق شراكة "التحول العادل للطاقة" لإندونيسيا، والتي تستهدف حشد 50 مليار دولار لتمويل التحول العادل للطاقة في إندونيسيا، وهي من أكثر دول العالم اعتماداً على الفحم. وقد شددت الوثيقة الختامية لقمة الأطراف الأخيرة على "الحاجة الملحة لخفض فوري وعميق وسريع ومستدام للانبعاثات العالمية من الغازات الدفيئة" المسؤولة عن الاحترار العالمي، كما أكدت الوثيقة الهدف الخاص باحتواء ارتفاع متوسط الحرارة دون درجتين مئويتين مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية ومواصلة الجهود لحصر الارتفاع دون 1.5 درجة مئوية المنصوص عليه في اتفاق باريس.

2- "العدالة المناخية"

تمت الإشارة أول مرة إلى مصطلح "الخسائر والأضرار" في مفاوضات المناخ في جنيف في عام 1991 من خلال تحالف الدول الجزرية الصغيرة، حيث تَقَدَم التحالف باقتراح خطة تأمين ضد ارتفاع منسوب مياه البحر تنص على تحمل الدول الصناعية تكاليف الأضرار. ومع استمرار رفض الدول المتقدمة إنشاء الصندوق خشية تحمل مليارات الدولارات لتغطية الكوارث الناتجة عن التغيرات المناخية، لم يتم إحراز تقدم يذكر في مجال إنشاء الصندوق إلا في النسخة الأخيرة للمؤتمر التي انعقدت بشرم الشيخ. فقد اكتفت الدول

خريطة العالم لمؤشر مخاطر المناخ العالمي 2000-2019

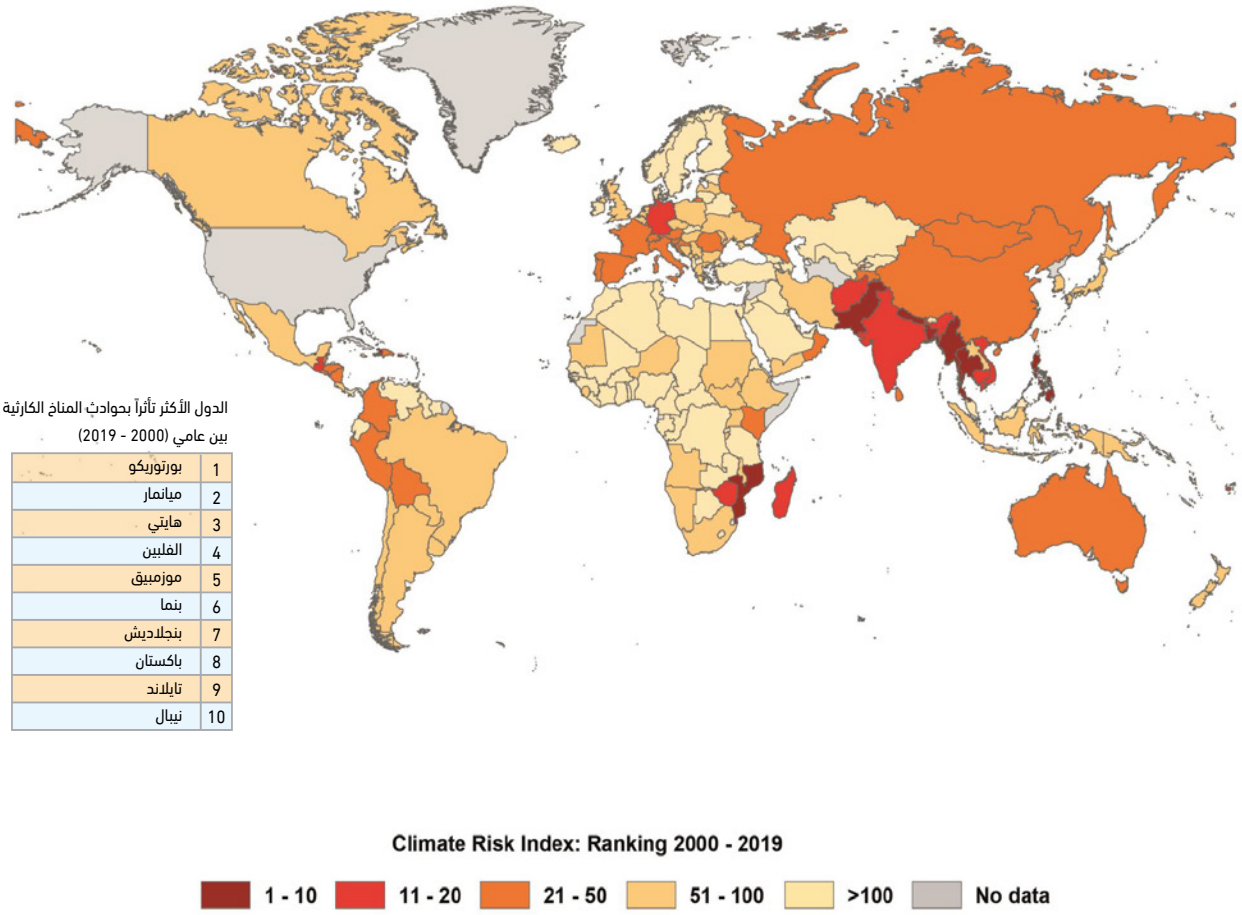

Source: Germanwatch, Global Climate Risk Index 2021.

في اتفاق باريس عام 2015، بتضمين المادة الثامنة عن الخسائر والأضرار في الاتفاقية، ولم تكن مُلزمة للدول المتقدمة بتقديم التمويل اللازم حيث أصرت الدول المتقدمة على إضافة نص يفيد بأن تضمين هذه المادة لا يرتب اعترافاً بمسؤوليتها، ولا يستتبع تقديم تعويضات.

وبذلك، أضفت القمة السابعة والعشرون قدراً من الانتصار لمفاوضي الدول النامية المتضررين من التغيرات المناخية التي خلفتها ممارسات الدول الصناعية الكبرى على مدار عقود سابقة، حيث أفضت مفاوضات المؤتمر إلى إقرار اتفاق تاريخي بإنشاء "صندوق الخسائر والأضرار "Loss and Damage Fund" لدعم الدول الفقيرة والمتضررة من تغير

المناخ، وسط معارضة كبيرة من مفاوضي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أدت إلى تجاوز الوقت المحدد للمؤتمر بنحو 40 ساعة إضافية. ويمثل اتفاق الصندوق، وفقاً لوزيرة الخارجية الألمانية، طفرة في العدالة المناخية؛ إذ تتكبد الدول الفقيرة والنامية دون غيرها تبعات التغيرات المناخية الناتجة عن الممارسات التي اعتادت الدول الصناعية اتباعها من خلال استخدام أساليب إنتاج واستهلاك غير مسؤولة أدت إلى تفاقم أزمة المناخ.

وفقاً لأحدث تقارير "جمعية الخسائر والأضرار"، والتي تضم ما يزيد عن 100 باحث وصانع سياسات من جميع أنحاء العالم، فإن نحو 55 اقتصاداً من بين أكثر الاقتصادات عرضة للتأثر بتغيرات المناخ قد عانت بالفعل من خسائر اقتصادية عدة ناجمة عن تغير المناخ تجاوزت تكلفتها نصف تريليون دولار في الفترة من عام 2000 إلى عام 2020، مع زيادة احتمالية ارتفاع هذه الخسائر بأكثر من نصف تريليون آخر في العقد المقبل.

وجدير بالذكر أنه، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، تحتاج الدول النامية والفقيرة نحو تريليون دولار سنوياً لمواجهة تبعات التغير المناخي، والتي تم رفعها تزامناً مع إطلاق المؤتمر إلى تريليوني دولار سنوياً حتى عام 2030. في حين جاءت خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر "كوب27" لتحدد الاحتياجات التمويلية اللازمة لتحول الاقتصاد إلى اقتصاد منخفض الكربون بنحو 4 إلى 6 تريليونات سنوياً، كما أشارت إلى أن استيفاء هذه الاحتياجات يقتضي "تحولاً سريعاً وشاملاً في النظام المالي العالمي".

وعلى الرغم من تعهداتها التمويلية السابقة للدول النامية، لم تف الدول المتقدمة بهذه التعهدات، حيث لم يتجاوز ما تم تقديمه للدول النامية 83.3 مليار دولار من هذا التمويل حتى عام 2020، ويتركز أغلبها على جهود تخفيف الانبعاثات التي تمثل أولوية للدول المتقدمة على حساب إجراءات التكيف، والذي يُعد أكثر ملاءمة للدول النامية. كما تأتي أغلب هذه التمويلات في شكل قروض، الأمر الذي يرتب أعباء إضافية تثقل كاهل الدول النامية. وقد تم تقديم تعهدات جديدة بلغت 340 مليار يورو لتمويل الخسائر والأضرار من قِبل عدد من دول الاتحاد الأوروبي والدول المتقدمة، بما في ذلك بلجيكا "2.5 مليون يورو"، والدنمارك "13 مليون يورو"، وألمانيا "170 مليون يورو".

3- التكيف والصمود

تُعد مسألة "التكيف" مع التغيرات المناخية من القضايا الأساسية التي يتم إثارتها في قمم المناخ المختلفة، وفي اتفاقية باريس التزمت جميع الأطراف بتعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ من خلال زيادة قدرة الجميع على التكيف وبناء القدرة على الصمود والحد من التأثر. وفي مؤتمر الأطراف "COP26"، أشار ميثاق غلاسكو للمناخ إلى مضاعفة التمويل

لدعم الدول النامية في التكيف مع آثار تغير المناخ وبناء المرونة. كما أنشأت غلاسكو كذلك إطار عمل لتحديد هدف عالمي بشأن التكيف.

وقد أسفرت مفاوضات القمة الأخيرة، "كوب27"، عن إطلاق "أجندة شرم الشيخ للتكيف" والتي عُدت أول خطة دولية لحشد كافة الفاعلين من الجهات الحكومية وغير الحكومية من أجل الوصول إلى 30 هدفاً مطلوباً للتكيف مع التغيرات المناخية بحلول عام 2030، وذلك من خلال عدة مسارات: الزراعة والغذاء – الموارد الطبيعية والمياه – السواحل والمحيطات – البنية التحتية – المستوطنات البشرية.

وفي هذا الشأن تعهدت الدول في القمة الأخيرة بتقديم حزم دعم وتمويل للتكيف مع التغيرات المناخية، كان من أهمها ما يلي:

- إعلان الولايات المتحدة مضاعفة تعهدها لصندوق التكيف مع تغير المناخ إلى 100 مليار دولار، وكذا إعلانها عن حزمة دعم بلغت 150 مليون دولار لتسريع خطة الطوارئ والقدرة على الصمود في إفريقيا.
- كشف المفوضية الأوروبية عن برنامج بقيمة مليار يورو لتمويل التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود في إفريقيا.
- تعهد الأمين العام للأمم المتحدة باستثمار نحو 3.1 مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة لتحسين التنبؤ بمخاطر الكوارث.
- مضاعفة المملكة المتحدة تمويل برامج التكيف ثلاثة أضعاف، ليصل إلى 1.5 مليار جنيه إسترليني في عام 2025 كجزء من حزمة تعهدات تمويل المناخ الدولي.
- تعهدت نيوزيلندا بتخصيص 12 مليون دولار لتمويل البلدان النامية لتعويض الخسائر والأضرار في الموارد والأراضي.
- أخيراً، وقَّعت عدد من الدول الإفريقية على أول التزام مالي إفريقي من نوعه على مبادرة مرفق مخاطر المناخ في إفريقيا بشأن التمويل المستدام "NDSI". حيث التزمت الدول الموقعة بتوفير 14 مليار دولار لتغطية مخاطر المناخ بحلول عام 2030. وفي هذا الإطار، تم إطلاق "التحالف الدولي لمقاومة الجفاف" بقيادة السنغال وإسبانيا.

4- "فجوات التمويل"

تُعد مسألة التمويل واحدة من التحديات الأساسية التي تعوق جهود الدول للتكيف مع التغيرات المناخية، وما زالت هناك حاجة ملحة لسد الفجوة التمويلية الضخمة المطلوبة للتعامل مع التغيرات المناخية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

في هذا الإطار، دارت مناقشات عديدة خلال مؤتمر الأطراف الأخير بشأن ضرورة إصلاح طريقة تعامل المؤسسات المالية الدولية والبنوك متعددة الأطراف مع الدول النامية بشكل خاص، على النحو الذي يسهم في مساعدة هذه الدول على الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة، وتعويضات الكربون وتقليل مديونيتها الخارجية. كما تم التطرق لضرورة البحث في أدوات الحد من المخاطر التي تُيسر تعبئة الموارد المالية من القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية. كما تتقرر تشكيل "لجنة انتقال" مكلفة بوضع الإجراءات اللازمة لهذه التدابير الجديدة والتي من بينها الصندوق الخاص، وتقوم اللجنة برفع توصيات "للدراسة والإقرار" إلى مؤتمر الأطراف المقبل نهاية عام 2023 في الإمارات العربية المتحدة.

وقد أعلن رائد المناخ للرئاسة المصري والمبعوث الخاص للأمم المتحدة د. محمود محيي الدين في كلمته الختامية عن مقترح التمويل الميسر للتكيف "1% من أجل 1.5 درجة مئوية" الذي يجسر فجوة التمويل ويدفع العمل المناخي نحو مزيد من الكفاءة والفاعلية. ويشمل المقترح تعزيز بنوك التنمية الدولية لشروط التمويل الميسر للدول منخفضة ومتوسطة الدخل. بحيث يتم منح القروض بفائدة 1% خلال مدة سداد 20 سنة وفترة سماح 10 سنوات. ويسهم ذلك المقترح في توفير تمويل إضافي بقيمة تريليون دولار وهو ما يعادل 1% من الناتج المحلى الإجمالي العالمي.

5- دور الفاعلين من دون الدول

تؤدي الجهات الفاعلة غير الحكومية دوراً مهماً في العمل المناخي، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة للقطاع الخاص أو من خلال بناء قدرات الأفراد والمجتمعات بواسطة المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والمجتمعية الأخرى. وفي هذا الإطار يُعَول على القطاع الخاص في القيام بالدور الأكبر فيما يخص سياسات التخفيف "Mitigation"، وإن تطلب الأمر ضمانات سياسية وأدوات مكملة لتحفيز تعبئة الاستثمار الخاص وتقليل المخاطر، وهو الأمر الذي تولي له مؤتمرات الأطراف أهمية خاصة في أجندتها، وقد ألقى المؤتمر الأخير الضوء على الدور المهم لمؤسسات القطاع الخاص، حيث تعهد أكثر من 100 من كبار المديرين التنفيذيين للشركات الكبرى متعددة الجنسيات بالعمل جنباً إلى جنب مع الحكومات لاتخاذ حزمة من الإجراءات البيئية التي تستهدف الحد من مشكلة تغير المناخ وحث الشركات الأخرى على اتباعها.

كذلك أطلقت كبريات شركات المعالجة الزراعية خارطة طريق لقطاع الزراعة تحتوي على إجراءات علمية وقابلة للتتبع لوقف إزالة الغابات. ووقعت 26 دولة مذكرة تفاهم عالمية تنص على أن 100% من مبيعات الشاحنات والحافلات الجديدة ستكون صفرية الانبعاثات بحلول عام 2040. وتقوم شبكات الدعم الفني التابعة للمنظمات الدولية مثل "Santiago Network" بتيسير المساعدة التقنية من المنظمات والهيئات والشبكات والخبراء للدول النامية المتضررة بشكل كبير من التغيرات المناخية. كما قامت 26 دولة خلال المؤتمر بإطلاق شراكة قادة الغابات والمناخ "FCLP" وهي شراكة طوعية تستهدف تسريع الزخم حول وقف إزالة الغابات.

وفي السياق ذاته، أصدرت الأمم المتحدة تقريراً حول الغسل الأخضر "green wash-ing"، أشار إلى ضرورة الالتفات لوقف الادعاءات الكاذبة بإحراز تقدم في مكافحة الاحتباس الحراري التي قد تؤدي إلى إرباك المستثمرين والمستهلكين.

6- معضلة أمن الطاقة والطاقة النظيفة

أثرت الحرب الروسية الأوكرانية في الجهود الدولية في مسألة الانتقال إلى الطاقة النظيفة، ففي الوقت الذي وجهت فيه الدول استثماراتها نحو الطاقة المتجددة وبدائل الطاقة التقليدية، خلقت الحرب الأوكرانية أزمة عالمية في مسألة الطاقة، وقد دفعت الزيادات المتتالية والمستمرة في أسعار الطاقة، والعقوبات التي فرضتها الدول الغربية على روسيا، بعض الدول الأوروبية إلى العودة بشكل مؤقت إلى استخدام الفحم بالتزامن مع البحث عن مصادر جديدة للطاقة.

وقد أصبحت مسألة "أمن الطاقة" القضية ذات الأولوية، وهو ما انعكس في نقاشات القمة الأخيرة التي تُعد مختلفة تماماً عن القمم السابقة، فعلى سبيل المثال شهدت القمة الأخيرة تكثيفاً لاتفاقيات الغاز الطبيعي لسد نقص الإمدادات العالمية من الطاقة. فمثلاً وقعت ألمانيا اتفاقية مع مصر لدعم تصدير الهيدروجين الأخضر وكذا تصدير الغاز الطبيعي المسال.

وقد شدد القادة على ضرورة اعتبار هذه الإجراءات حلولاً قصيرة الأجل، وهو ما انعكس على ما تضمنته الوثيقة الختامية في هذا الشأن، فقد استبدلت الوثيقة العبارات الداعية للقضاء تدريجياً على استخدام الوقود الأحفوري، وحلت محلها عبارة تدعو إلى إسراع وتيرة تطوير أنظمة توليد الطاقة "ذات الانبعاثات المنخفضة" دون تفرقة بين الوقود الأحفوري وغير الأحفوري، وهو ما أثار المخاوف من استخدام هذه العبارة لإنتاج المزيد من الغاز

الطبيعي. كما لم تفض المفاوضات إلى إجراءات صارمة لكبح إقبال الدول على استخدام المزيد من الوقود الأحفوري، مما يهدد بتقويض المفاوضات المتعلقة بتعويضات الخسائر والأضرار. وقد شهد "اتحاد ما وراء النفط والغاز" الذي تم تدشينه من قبل الدنمارك وكوستاريكا في "كوب26" انضمام عدد من الدول إليه، والتي أعلنت عن تأسيس صندوق صغير لتمويل تحول الدول النامية بعيداً عن النفط والغاز.

7- إزالة الكربون الصناعي

تمت مناقشة مصطلح الكربون الصناعي لأول مرة في "كوب26"، وقد تم التوصل إلى أجندة مهمة "Breakthrough agenda" بهدف زيادة توفير التقنيات النظيفة في قطاع الصناعة "كقطاع الصلب الذي يمثل أحد أهم مصادر الانبعاثات الصناعية"، وإنتاج الهيدروجين والذي يمثل أحد أكثر الحلول المطروحة لخفض الانبعاثات الصناعية.

ولكن لم تستحدث مفاوضات "كوب27" إجراءات فعالة أو حاسمة جديدة في هذا المجال، باستثناء مبادرات قليلة منها. فعلى سبيل المثال، قام تحالف المحركون الأوائل "first movers"، وهي مبادرة من القطاع الخاص تقوم بالشراء المسبق للتقنيات النظيفة لإزالة الكربون من الصناعات الثقيلة، بتوسيع نطاقه ليشمل التزامات بشأن مصانع الإسمنت والخرسانة منخفضة الكربون.

كما تم الاتفاق على أهداف جديدة لأجندة الاختراق "Breakthrough agenda" في مجال تسريع إزالة الكربون من الصلب وإنتاج الهيدروجين. كذلك عقد تحالف من أجل إزالة الكربون من الصناعة "Alliance for Industry Decarbonization"، وهو يمثل مجموعة تضم 13 شركة في مجال الطاقة والصناعة، اجتماعه الأول على هامش مؤتمر "كوب27".

8- الأمن المائي والغذائي

على مدار السنوات القليلة الماضية شهدت مناطق عديدة حول العالم، خاصة في إفريقيا، شحاً غير مسبوق في الأمطار، وتراجع منسوب الأنهار بالتبعية، هذا فضلاً عن تقلص مساحات الزراعة بسبب الجفاف، وذلك بفعل التغيرات المناخية، حيث أصبحت مسألة الأمن المائي والغذائي من الأولويات التي طرحت نفسها على الأجندة الدولية خاصة في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية ومن قبلها أزمة جائحة "كورونا".

وفي هذا الإطار، تم تضمين ملف المياه ضمن القطاعات المستحقة للتمويل المناخي للمرة الأولى في قمة الأطراف الأخيرة، باعتباره جزءاً من سياسات التخفيف والتكيف في

مؤتمر الأطراف. حيث تم إطلاق مبادرة التكيف والمرونة للمياه "Water Resilience and Adaption initiative" التي تستهدف دفع مزيد من الاستثمارات في مجال المياه في أكثر الاقتصادات والأنظمة البيئية ضعفاً في إفريقيا.

في الإطار نفسه تم إطلاق صندوق تكيف المدن الإفريقية مع المياه (African Cities Water Adaption Fund – ACWA) بهدف تحويل 5 ملايين دولار لتمويل الحلول الرامية إلى تحسين مرونة المياه في المناطق الحضرية في إفريقيا. كذلك أعلنت مجموعة من الدول والمنظمات تخصيص 8 مليارات دولار لمشروعات البحث والتطوير في مجال الزراعة بهدف تقليل الأثر السلبي للزراعة على الكوكب. وكذلك أشارت الوثيقة الختامية للقمة إلى "حماية الأمن الغذائي والقضاء على الجوع" كأولوية أساسية، وأن المجتمعات يُمكنها حماية أنفسها من تبعات التغيرات المناخية إذا تمت صيانة وحماية أنظمة المياه؛ القضية التي لم يتطرق لها ميثاق غلاسكو "كوب26"، والذي لم يشر إلى قضية الماء أو الغذاء أو الزراعة.

كما أعلنت العديد من الحكومات التزامها بخفض غاز الميثان، والذي يأتي في المرتبة الثانية بعد ثاني أكسيد الكربون بنحو 16% من إجمالي الغازات الدفينة، كما شددت الوثيقة على اتخاذ تدابير أكثر لتجنب "الغسل الأخضر"، وقد رفعت مجموعة تترأسها وزيرة البيئة الكندية 10 معايير وتوصيات مبنية على مبادرات الأمم المتحدة، للجنة المؤتمر.

وأشارت الوثيقة الختامية للمؤتمر الأخير أيضاً، وللمرة الأولى، إلى حلول المناخ المستندة على الطبيعة "Nature-based solutions". حيث طالبت المنظمات الممثلة للمزارعين بزيادة حجم التمويل اللازم لمساعدتها على التكيف مع تغير المناخ، فقد تلقى المزارعون نحو 1.7% فقط من التمويل المستحق خلال عام 2018 بواقع 10 مليارات دولار، مقابل المبلغ الذي يحتاجونه سنوياً، والمقدر بـ240 مليار دولار. واستجابة لذلك، أطلقت رئاسة "كوب27" مبادرة الغذاء والزراعة من أجل التحول المستدام "FAST"، وذلك بهدف تحسين نوعية وكمية وإسهامات تمويل المناخ لتحويل الزراعة بحلول عام 2030 بقيادة منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة.

9- "توطين" العمل المناخي

تولي مؤتمرات الأطراف في جزء من نقاشاتها اهتماماً خاصاً برفع القدرات الوطنية للتصدي لمسألة المناخ، وكذلك استعراض ودعم المبادرات المناخية التي تتماشى مع الأجندات القومية والعالمية للتكيف مع التغيرات المناخية وتخفيف آثارها.

وفي هذا الإطار، اهتمت قمة المناخ السابعة والعشرون بعرض نتائج مبادرة مصر المحلية

غير المسبوقة للعمل المناخي وهي: المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية. حيث تهدف المبادرة لتوطين العمل المناخي من خلال بناء خريطة استثمارية لجميع المناطق في مصر من القاعدة إلى القمة.

وفي هذا الإطار، تم عرض 18 مشروعاً خلال المؤتمر - من بين أكثر من 6 آلاف مشروع تقدم للمبادرة - لجذب التمويل من المقرضين الدوليين. وجرى اختيار 18 مشروعاً من محافظات الإسكندرية والبحيرة ومطروح، من بينها مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر من مياه الصرف الزراعي، ونظام إنذار مبكر للفيضانات، ومشروع للزراعة من دون تربة. ويمكن تكرار هذه المبادرة في الدورات القادمة لقمة المناخ.

10- دور الشباب في العمل المناخي

في إطار الاهتمام بدور الشباب باعتباره محرك التغيير في العالم، سمحت قمة المناخ السابعة والعشرون للمرة الأولى بإشراك الشباب كفاعلين رسميين ضمن عملية صنع سياسات المناخ العالمي ضمن إطار خطة عمل التحرك للتمكين المناخي "Action for Climate Empowerment" "ACE" التي تم الإعلان عنها عام 2015 في البند 12 من اتفاقية باريس.

وقد شهد "كوب27" أول ممثلة رسمية للشباب من أجل العمل المناخي. تناضل من أجل إدراج أصوات الشباب. وإطلاق برنامج مفاوض شباب المناخ "climate youth negotiator program" الذي يهدف إلى تمكين نشطاء المناخ الشباب من دول الجنوب.

هذا وقد جرت جلسات نقاشية على هامش المؤتمر حول دور جودة التعليم في دعم قدرات الشباب في العمل المناخي، وتم التطرق بشكل خاص لدور نظم التعليم المختلطة متداخلة التخصصات Interdisciplinary studies في تكوين نمط معرفي شامل "holistic approach" ومتسق لدى الدارسين يُمكِّنهم من التعامل مع مشكلات المناخ من زوايا متعددة واقتراح سياسات وحلول إبداعية وديناميكية متعددة المناحي. وهو الأمر المتوقع تكراره في المؤتمرات التالية.

ثالثاً: "كوب28".. الدفع بالعالم نحو "التنفيذ"

مهدت مخرجات المؤتمرات السابقة، وكان آخرها قمة المناخ "كوب27"، الطريق للدورة القادمة "كوب28" التي سيتم عقدها في الإمارات في بعض الموضوعات وكذا بعض الضغوط على المفاوضين في القمة القادمة نتيجة لبعض الأمور العالقة التي خلفتها القمة. كما أنها روجت لفكرة التنسيق التشاركي المؤسسي المتعدد كوسيلة للإصلاح وإنجاز الأهداف إعمالاً للهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة.

الشباب أكثر قلقاً تجاه قضايا المناخ

نسبة الأشخاص الذين يعتقدون بأن تغير المناخ هو حالة طوارئ عالمية، حسب الفئة العمرية

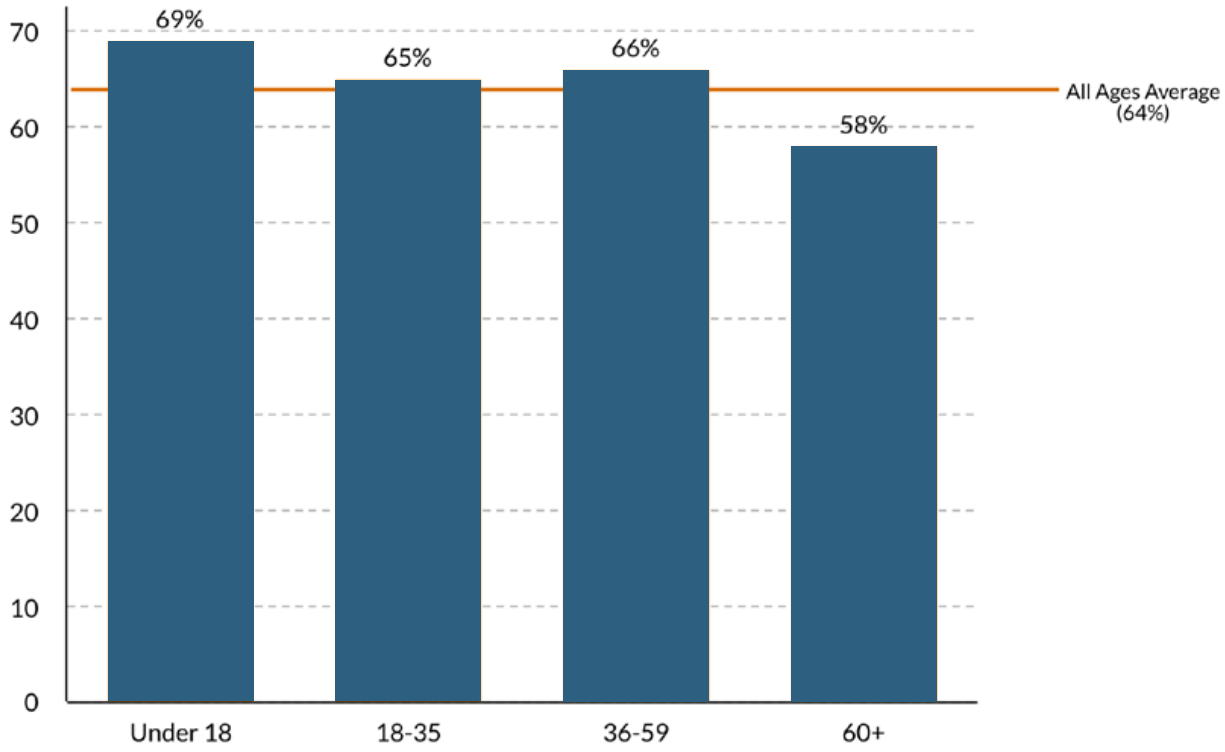

Source: UNDP and University of Oxford, (2021), "Peoples' Climate Vote RESULTS".

ومن المتوقع أن تتعامل قمة المناخ "كوب28" مع بنود جدول الأعمال التي لم يتم الانتهاء منها في "كوب27"، وتستكمل الخطوات التسلسلية في التعامل مع قضايا المناخ. في بعض الملفات التي ما زالت مفتوحة، ومن المتوقع أن يتم التطرق إليها في المؤتمر القادم وعلى رأسها، كما تمت الإشارة في السابق: (1) ضبط أداء المساهمات المحددة الوطنية بشأن تغير المناخ . (2) الحد من الانبعاثات/ وقف استخدام الوقود الأحفوري. (3) الهدف العالمي للتكيف. (4) ترتيبات وإجراءات صندوق الأضرار والخسائر. (5) التمويل طويل الأجل للعمل المناخي. (6) تحديد التزامات الجهات الفاعلة غير الحكومية تجاه "صافي الصفر Net Zero".

ويضاف لذلك مجموعة من القضايا التي من المتوقع التركيز عليها في القمة الثامنة والعشرين مثل: التقييم العالمي لاتفاقية باريس، وهو عملية لتقييم تنفيذ اتفاقية باريس بهدف تقييم التقدم الجماعي العالمي نحو تحقيق الغرض من الاتفاقية وأهدافها طويلة الأجل "المادة 14"، والهدف العالمي للتكيف، والتمويل طويل الأجل للعمل المناخي.

وعلى الرغم من أهمية الإعلان التاريخي عن صندوق "الخسائر والأضرار" والذي ظلت الدول النامية تطالب به طيلة العقود الثلاثة الماضية، والذي يمثل اعترافاً صريحاً من الدول المتقدمة بالمسؤولية التاريخية عن الخسائر والأضرار التي لحقت بالدول النامية منذ الثورة الصناعية الأولى، إلا أن قرار الإنشاء يمثل القرار الوحيد الذي تم إصداره بالفعل، وهو ما يجعل قرار إنشاء الصندوق أقل إلزاماً. إذ لم يتطرق الاتفاق إلى مجموعة من النقاط الجدلية خاصة فيما يتعلق بكيفية تفعيل الصندوق وتحديد الدول التي ستقوم بدفع الأموال، ومقدار ما ستقوم هذه الدول بدفعه، فضلاً عن تحديد الدول المستحقة للتمويل، وكذا حسم الجدل حول مساهمة الصين في تمويل الصندوق، والتي ما زالت تُصنف كدولة نامية، باعتبارها أكبر مصدر للانبعاثات السنوية للكربون في العالم. كذلك يعتبر قرار إنشاء الصندوق ضرورياً لتخفيف تبعات تغير المناخ ولكن ليس للوقاية منها.

تمثل الخسائر والأضرار إحدى تبعات التغير المناخي الناجمة في الأصل عن زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة والتي تمثل المحرك الرئيسي للتغير المناخي، والتي لم تحقق القمة سوى تقدم ضئيل فيها. إذ لم تطرأ تغيرات تذكر في هذه الدورة على التعهدات والمبادرات الوطنية لخفض هذه الانبعاثات، فقد اكتفت الدول بتجديد تعهداتها بالخفض من دون تحديد آليات لهذا الخفض أو زيادة حجم الانخفاضات المأمولة؛ ومن المتوقع حال التزام الدول بهذا التعهدات أن ترتفع درجات الحرارة إلى نحو 2.8 درجة مئوية بنهاية هذا القرن، ومن المتوقع أن تستمر هذه الفجوة التمويلية في التزايد، خاصة مع زيادة اتساع الفجوة بين المكان الذي تتكون فيه هذه الانبعاثات والمكان الذي تنتشر فيه وتتأثر به مع مرور الوقت.

وعلى عكس ما جرى خلال "كوب26" في غلاسكو، الذي تعهدت فيه العديد من الدول بتسريع جهودها لخفض الانبعاثات، فإن اتفاق "كوب27" لم يجبر الدول على تحديد أهداف أقوى لخفض الانبعاثات برغم ممارسة ضغوط من قبل الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأخرى في هذا الصدد. كذلك وفقاً لاتفاق باريس فإنه على الدول المشاركة في الاتفاقية الخضوع لتقييم عالمي كل 5 سنوات لتقييم مدى تقدمها في تحقيق الهدف المتعلق بالحد من ارتفاع درجات الحرارة عن 1.5 درجة مئوية. وتمثل عملية التقييم هذه مهمة حاسمة للمفاوضين في القمة القادمة "كوب28" والذين أصبح عليهم تأمين مجموعة من التدابير اللازمة لتحويل مسار الاحتباس الحراري لمعالجة قضية خفض الانبعاثات. هذا وقد سبق أن تعهدت الدول المشاركة في غلاسكو بتحديث ورفع أهداف مساهماتها الوطنية "NDCs" قبل مؤتمر "كوب27"، إلا أنه بنهاية المؤتمر لم تقم إلا نحو 34 دولة فقط بتعديل وتحديث التزاماتها السابقة التي جاء أغلبها أقل طموحاً من التزاماتها السابقة.

قضايا المناخ تأتي على قمة المخاطر العالمية

قائمة المخاطر العالمية مُرتبة وفقًا لـ "درجة الخطورة" على المدى الطويل (10 سنوات)

1	الفشل في التخفيف من تغير المناخ
2	الفشل في التكيف مع تغير المناخ
3	الكوارث الطبيعية وحوادث المناخ الشديدة
4	فقدان التنوع البيولوجي وانهيار النظام الإيكولوجي
5	الهجرة غير الطوعية واسعة النطاق
6	زمات الموارد الطبيعية
7	الاستقطاب المجتمعي وتآكل التماسك الاجتماعي
8	انتشار الجريمة السيبرانية وانعدام الأمن السيبراني
9	المواجهة الجيو – اقتصادية
10	حوادث التدمير البيئي واسعة النطاق
11	المعلومات الخاطئة والتضليل
12	غياب فعالية المؤسسات المتعددة الأطراف والتعاون الدولي
13	الصراع بين الدول
14	زمات الديون
15	غلاء المعيشة
16	انهيار البنية التحتية الحيوية للمعلومات
17	تركز القوة الرقمية
18	المُخرجات السلبية للتكنولوجيات المتقدمة
19	الفشل في تثبيت اتجاهات الأسعار
20	الظروف الصحية والأمراض المزمنة
21	انكماش اقتصادي طويل الأمد
22	انهيار الدولة أو عدم الاستقرار الشديد
23	زمات التوظيف
24	انهيار صناعة أو سلسلة توريد ذات أهمية نُظامية
25	التدهور الشديد للصحة العقلية
26	انهيار أو نقص البنية التحتية والخدمات العامة
27	الأمراض المُعدية
28	استخدام أسلحة الدمار الشامل
29	انتشار النشاط الاقتصادي غير المشروع
30	عدم المساواة الرقمية ونقص الوصول إلى الخدمات الرقمية
31	انفجار فقاعة الأصول
32	الهجمات الإرهابية

تكنولوجي	اجتماعي	جيوسياسي	بيئي	اقتصادي

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير المخاطر العالمية 2023، الاستطلاع السنوي لإدراك المخاطر العالمية (GRPS).

وعلى الرغم من الضغوط التي مارستها دول عديدة بقيادة الهند للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري بما في ذلك الغاز والنفط في محاولة للحفاظ على الحد الحرج لدرجة الحرارة عند 1.5 درجة مئوية من أجل محاولة تجنب الكوارث البيئية التي تؤثر في الدول النامية بشكل أكثر حدة، إلا أن الوثيقة الختامية للقمة جاءت مخيبة للآمال، حيث خلت الوثيقة من أي إشارة إلى الوقود الأحفوري كأحد مسببات الاحترار العالمي، واكتفت فقط بتكرير نص غلاسكو "بالتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري". وقد بدأ بعض الدبلوماسيين بالفعل في الحديث عن ضرورة قيام المفاوضين في "كوب28" بالتركيز على هدف خفض الانبعاثات، وكذا اتخاذ ما يلزم لتسريع التحول للطاقة النظيفة.

هـذا وقـد أشـار تقريـر الهيئـة الحكوميـة الدوليـة المعنيـة بتغـير المنـاخ "IPCC" الصـادر في إبريـل 2022 صراحـة إلى أنـه للحفـاظ عـلى درجـات الحـرارة العالميـة بمـا يتمـاشى مـع اتفاقيـة باريـس فإنـه يجـب بلـوغ ذروة الانبعاثـات العالميـة قبـل عـام 2025، وهـو مـا يمثـل تحديـاً كبـيراً. وقـد غابـت الإشـارة إلى ضرورة بلـوغ ذروة الانبعاثـات عـن مناقشـات "كـوب27"، حيـث تـم حـذف قـرار بشـأن هـذا الأمـر مـن الوثيقـة الختاميـة للمؤتمـر. وظـل الأمـر حـاضراً فقـط في الاتفاقيـات الثنائيـة؛ مثـل شراكـة انتقـال الطاقـة العادلـة في إندونيسـيا، والتـي تنـص عـلى بلـوغ ذروة انبعاثـات الطاقـة بحلـول 2030. وتمثـل قضيـة توفـير التكنولوجيـا الحديثـة للـدول الناميـة للتكيـف مـع آثـار التغـيرات المناخيـة وإنهـاء احتـكار بعـض الـشركات لهـا أيضـاً إحـدى القضايـا العالقـة التـي يجـب إيـلاء اهتمـام بهـا في القمـة القادمـة.

مـن ناحيـة أخـرى، وعـلى الرغـم مـن تضمـين الغـذاء والزراعـة للمـرة الأولى عـلى أجنـدة المؤتمـر، إلا أن الاتفاقيـة لـم تتوصـل إلى اتفـاق أو إقـرار تمويـل لحمايـة الغابـات مـن التغـيرات المناخيـة. كذلـك خلـت الوثيقـة مـن آليـات داعمـة يمكـن تطبيقهـا لحـل الأزمـة عـلى أرض الواقع. هـذا إضافـةً إلى أن المؤتمـر لـم يحـرز تقدمـاً يذكـر في مجـال تخصيـص الحكومـات لتمويـلات جديـدة لدعـم أنظمـة الغـذاء، ولـم تتـم الإشـارة لـدور أنظمـة الغـذاء العالميـة الحاليـة في زيـادة وتـيرة وحـدة الانبعاثـات وضرورة إحـداث تغيـيرات جوهريـة فيهـا. فوفقـاً لتقديـرات الهيئـة الحكوميـة الدوليـة المعنيـة بالتغـير المناخـي "IPCC" تسـهم سلاسـل الغـذاء بنحـو 21% إلى 37% مـن إجمـالي الانبعاثـات العالميـة.

هـذا مـع الأخـذ في الاعتبـار، أن المشـاكل الدوليـة التـي تجتـاح العالـم حاليـاً قـد تعـزز مـن ارتفـاع غـازات الاحتبـاس الحـراري بشـكل كبـير نتيجـة لاتجـاه الـدول لخفـض أجنداتهـا المحلية وتعهداتهـا بخفـض الكربـون، بالتـالي فالتعـاون الـدولي الـلازم للتعاطـي مـع مثـل هذه المشـكلات أمـر حتمـي لنجـاح جهـود مكافحـة المنـاخ واسـتيفاء توصيـات المؤتمـر، والـذي مـن المتوقـع أن يأخـذه القائمـون عـلى الـدورة القادمـة بعـين الاعتبـار.

أخـيراً ، جديـر بالذكـر هنـا، أن مهمـة إسـناد الـدورة الثامنـة والعشريـن للإمـارات العربيـة المتحـدة، التـي شـاركت مـن خـلال 70 جهـة مختلفـة بفاعليـة في مؤتمـر شرم الشـيخ، تأتـي اعترافـاً بجهودهـا البيئيـة خـلال العقـود الثلاثـة الماضيـة. إذ سـعت دولـة الإمـارات جاهـدة خـلال العقـود الماضيـة لتأتـي في مقدمـة الـدول الخليجيـة في مجـال العمـل المناخـي، إذ تُعـد أول دول الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا إعلانـاً لهـدف صـافي الانبعاثـات الصفريـة "Net Zero"، كذلـك كانـت الدولـة الأولى في قمـة المنـاخ السـابقة التـي تعلـن عـن نيتهـا في تحقيـق تخفيضـات مطلقـة للانبعاثـات. وتجـري الاسـتعدادات للقمـة عـلى قـدم وسـاق، وفي اسـتعداد مبكـر لأعمـال القمـة القادمـة، أعلنـت منظمـة الأمـم المتحـدة للأغذيـة والغـذاء أنهـا سـتضع خطـة قبـل مؤتمـر "كـوب28" تسـتهدف تقليـل الانبعاثـات مـن أنظمـة الغـذاء والزراعـة.

عن المستقبل:

"المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، هو مركز تفكير Think Tank مستقل، تأسس في 2014/4/4 ، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل مشكلة حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، بهدف المساهمة في تجنب "صدمات المستقبل" قدر الإمكان.

ويهتم المركز بالاتجاهات التي يمكن أن تساهم في تشكيل المستقبل، على المدى القصير، خاصة الأفكار غير التقليدية والظواهر "تحت التشكيل"، مع التطبيق على منطقة الخليج، من خلال رصد وتحليل الاحتمالات الممكنة، للتفاعلات القائمة والتيارات القادمة، وتقدير البدائل المتصورة للتعامل معها، باستخدام مناهج التفكير المتقدمة، عبر أنشطة علمية تجمع بين الأكاديميين والممارسين، والشخصيات العامة، من داخل الإمارات وخارجها.

أنشطة المركز:

مجلة اتجاهات الأحداث: دورية أكاديمية، تصدر كل شهرين، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل على المدى القصير، بما يتضمنه من تيارات وتطورات، متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، وذلك في مجالات اهتمام برامج المركز.

تقديرات المستقبل: تقديرات يومية ترصد وتحلل وتقييم الأحداث والتحولات الإقليمية على المدى القصير التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والعالم وتداعياتها على منطقة الخليج العربي لدعم عملية صنع القرار.

دراسات المستقبل: سلسلة دراسات أكاديمية تصدر شهرياً عن «المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة»، وتركز كل دراسة على قضية واحدة تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، وتهيمن على الجدل العام في الشرق الأوسط والعالم.

أوراق أكاديمية: أوراق علمية متخصصة، تتضمن أحد المفاهيم المتقدمة، أو الاتجاهات النظرية الراهنة، وتطبيقاتها المختلفة، سواء في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط.

بوابة المستقبل: موقع إلكتروني أكاديمي، يقوم بنشر تحليلات يومية، باللغتين العربية والإنجليزية، حول أهم الأحداث والتطورات الجارية في المنطقة والعالم، ويغطي الموقع إنتاج المركز المطبوع وأنشطته المختلفة، من لقاءات عامة وحلقات نقاشية، ويقدم خدمات علمية تتعلق بعروض الكتب والدراسات، وقواعد البيانات والخرائط السياسية.

تقرير المستقبل: نشرة يومية تُرسل على مدار 5 أيام في الأسبوع، عبر البريد الإلكتروني إلى قوائم المشتركين، حيث تُسلط الضوء على كل إصدارات وأنشطة مركز "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة".

فعاليات المستقبل: ينظم مركز "المستقبل" عدة فعاليات مثل (اللقاءات العامة - حلقات النقاش - الدورات التدريبية)

ISSN: 2616-583X

جميع حقوق النشر محفوظة © 2023